The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N1, P P.261-280
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد١شباط ٢٠٢٣ ص ص٢٦١ -٢٨٠

Analysis of the causes of the Iraqi balance of payments imbalance for the period (2003-2021)

*تحليل اسباب اختلال ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

**الباحثة/ رسل حاتم فالح **أ.د توفيق عباس عبد عون

Abstract

The research aims to study the causes of the Iraqi balance of payments imbalance. A series of 19 annual observations covering the period (2003-2021) was relied upon. The study relied on the following variables: the balance of payments balance, the components of the external current account, and the components of the capital account.

The study concluded that the composition of exports, the rise in imports, and the movement of capital are among the most important causes of the imbalance of payments.

*بحث مستل .

**جامعة كربلاء –كلية الادارة والاقتصاد .

المستخلص

يهدف البحث لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات العراقي، تم الاعتماد على سلسلة تحوي ١٩ مشاهدة سنوية تغطي المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية: رصيد ميزان المدفوعات، مكونات الحساب الجاري الخارجي، مكونات حساب رأس المال.

توصلت الدراسة إلى أن تركيبة الصادرات، ارتفاع حصيلة الواردات، وحركة رؤوس الأموال تعتبر من أهم أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

المقدمة

يعتبر ميزان المدفوعات المرأة العاكسة لوضعية الاقتصاد المحلي ومدى اندماجه مع الاقتصاد العالمي، فهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، كما أنه من خلال دراسة مكوناته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، وعليه أي اخلل في وضعية ميزان المدفوعات سينعكس على الوضع الاقتصادي، وبالتالي نظراً للأهمية التي يكتسبها ميزان المدفوعات في أي دولة لابد من معرفة اهم العوامل المؤثرة عليه والمتسببة في اختلال وضعيته، من هذا المنطلق تبرز اشكالية دراستنا كما يلي : ماهي أسباب اختلال ميزان المدفوعات العراقي، وكيف يمكن الحد منها.

مشكلة البحث:

عانى الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة من العديد من الاختلالات الهيكلية التي عكستها الاحداث السياسية والاقتصادية وبسبب الاعتماد الكامل على الصادرات النفطية، اذ يهيمن النفط على هيكل الصادرات والميزان التجاري و يساهم بأكثر من نصف مكونات الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ضعف مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية مما سبب بحدوث اثار اقتصادية تمثلت بزيادة الاستيرادات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة اسباب اختلال ميزان المدفوعات والتعرف على المضامين الاقتصادية لهيكلية ميزان المدفوعات العراقي ومستوى التطور فيه من أجل الوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية.

فرضية البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية واسعة نتيجة اعتماده على قطاع النفط واهمال بقية القطاعات الانتاجية الاخرى لذلك يستوجب اعادة ترتيب الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي اذ لا يعد الناتج المحلي الاجمالي فقط تنمية مالم ينمو الاقتصاد بشكل متوازن.

منهجية البحث:

لغرض الوصول الى الاهداف والغايات المنشودة من البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة ، والاسلوب الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة والواقع الميداني للاقتصاد العراقي.

حدود البحث المكانية والزماني:

سيكون العراق هو البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة(٢٠٠٣-٢٠٢١)

هيكلية البحث:

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه إلى خمسة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي:

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات واهميته الاقتصادية.

المطلب الثاني: اهمية ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: عناصر ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع: اسباب اختلال ميزان المدفوعات.

المطلب الخامس: تحليل ميزان المدفوعات العراقي.

.المطلب الاول/ مفهوم ميزان المدفوعات**:**

أن ميزان المدفوعات يعتبر أداة مهمة يوضح مكانة ورصانة الدولة اقتصادياً مع اقتصادات دول العالم الأخرى حيث تتم المعاملات الاقتصادية الدولية من خلال استيراد السلع والخدمات ورأس المال، ويعتبر استيراد السلع والخدمات الأجنبية ديناً على الدولة، بينما يعتبر تصدير السلع والخدمات ايراداً لتلك الدولة، وتحتاج الدولة إلى تسجيل دقيق لهذه المعاملات لتحديد وضعها

من حيث المديونية الدولية، وكذلك أصبح واضحاً لدينا من خلال دراستنا للنظريات العامة للتجارة الخارجية أن الدول ترتبط بعلاقات اقتصادية وهذا الارتباط فيما بينهما سوف يتطلب انتقال الأفراد ورؤوس الاموال والموارد المالية والاستثمارات وغيرها بين الدول ،حيث يترتب على هذا الانتقال بين الدول حقوقاً والتزامات على كل دولة أتجاه الاخرى، وتقوم هذهِ الدول بتسجيل كافة العمليات التي تحدث فيما بينها في سجل خاص ويطلق على هذا السجل بـــإسم (ميزان المدفوعات) وتعددت تعاريفه طبقاً لآراء الاقتصاديين والمدارس الفكرية (عبد الغفور، ٢٠٢١: ١٨٢). ولعل من اهمها بأنه :

"تسجل حسابات ميزان المدفوعات، كافة المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة أجنبية، خلال فترة زمنية امدها سنة واحدة"(Donnelly, 1987:46) . ويقصد بالإقامة هنا هي اقامة دائمة في الدولة سواء كان الشخص طبيعي او معنوي، فالمهم ان يكون مقيم ضمن حدود دولة معنيه وليس المهم ان يكون حامل لجنسيتها، ويستثنى من ذلك الطلاب والسياح، لأنهم يكونون خاضعين لأوامر وقوانين دولتهم التي اوفدتهم ونظرا لا قامتهم المؤقتة اي بالنسبة للسياح، وعليه فعندما يتعامل شخصين مختلفين في الجنسية التي يحملونها على ارض دولة واحدة فأنه لا يمكن ادخالها ضمن التعاملات الاقتصادية لميزان الدفوعات(صالح ،١٩٩٩: ١٣٧). ويعرف أيضاً بأنه "عبارة عن تقدير مالي لكافة المعاملات التجارية والمالية والتي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة "(حاتم، ٢٠١٤: ١٥٧). - ويعرف ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي بأنه: " مصطلح يعبر عن السجل الإحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية سواء كانت تنطوي على دفع اموال إلى اقتصاد وطني معين أم لا على مدى فترة زمنية متأخرة، عادة ما تكون سنة واحدة"(دويدر، ٢٠٠١:٨٣). وكذلك يعرف ايضاً ميزان المدفوعات على أنه : مجموعة من الحسابات التي تتم خلال فترة معينة، ويهتم بشكل خاص بتسجيل ما يلي(الفياض، ٢٠١٠ : -: (http://forum. Setif.net

١- القيمة الحقيقية للمنتجات، بما في ذلك الخدمات، من عوامل الإنتاج الرئيسية.
٢- التغيرات الناتجة عن المعاملات الاقتصادية التي تحدث في أصول الدولة في الخارج.
٣- التحويلات من جانب واحد، أي الذي يتم توفيره من قبل دولة أخرى.

نستنتج مما سبق أن ميزان المدفوعات قد اهتم بتسجيل المعاملات الاقتصادية المختلفة التي تجريها الدولة ككل مع الخارج، وأن مفهوم الدولة في هذا المستوى الذي يتم الاقتراب منه يشمل مجموعة من الأفراد والاقتصاديين والتجاريين، والمشاريع الصناعية والزراعية، وجميع

المؤسسات المالية والخدمية الأخرى التي لها صلة دائمة وثابتة بأرض الدولة، وان تكون خاضعة كلها لسلطة وطنية واحدة، وبالتالي تستثني السفارات والوحدات العسكرية الأجنبية في الداخل، لأنها لا تخضع للسلطة الوطنية رغم ارتباطها بأراضيها والموظفين الوطنيين الذين يعملون في الخارج لأنهم غير خاضعين في حياتهم الاقتصادية، لسلطة وطنهم، ولكن لسلطة الأمة التي يمارسون فيها نشاطهم على الرغم من ارتباطهم الدائم بوطنهم (خلف،٢٠٠٧: ٣٩٢).

ومن الممكن التفريق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الأرصدة:(دويدر،٢٠٠٣: ٣٩)

١- ميزان المدفوعات الدولية:

حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، بينما يشمل ميزان المدفوعات جميع أنواع المعاملات الاقتصادية للاقتصاد الوطني لفترة معينة ، وهي بشكل عام سنة واحدة .

٢- ميزان المديونية:

يحتوي ميزان المدفوعات على المتغيرات التي تحدث في أصول وخصوم الاقتصاد الوطني الموجهة للخارج فقط ، مما يفرقه عن ميزان المديونية، الذي يوضح أصول وخصوم الدولة التي تواجهها في الخارج في أي وقت وعليه فأن ميزان المدفوعات هو بيان موجز بالمعاملات الاقتصادية كافة القائمة بين القطاع العائلي والمنشآت الحكومية في أحد الدول وبقية العالم خلال مدة زمنية معينة .

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

وتبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي، إذ انه يمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم كما إنهُ يعد أداةٌ مهمة تساعد السلطات العامة في تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد وتوجيهها، بسبب هيكله الجامع كما إن معاملاته الاقتصادية تقيس الموقف الدولي للبلد نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي، ومن ثم تكون البيانات الواردة فيه مهمة ولها دلالاتها، لأنها تعبر عن الاحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن المدة الزمنية التي تغطي الدراسة(معروف،٢٠٠٦: ٢٣٦).

لذا سنوضح أهمية ميزان المدفوعات من خلال جميع الوظائف التي يؤديها وهي كما يلي:

١- تعد البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة مهمة للتقويم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية، فضلاً عن ان هذه البيانات تعد ضرورية للبنوك والمؤسسات والاشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية (حاتم، ١٩٩٣ :٣٣٧).

٢- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية درجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، وكلما زاد حجم هذه المعاملات دلَ ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي، و على العكس من ذلك، كلما انخفض حجم هذه المعاملات، كلما كانت محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي (الحسيني، ٢٠٠٢:١١٥).

٣- يعتبر ميزان المدفوعات أداة مهمة تساعد السلطات الاقتصادية على تحديد النوع المناسب من السياسة المالية والنقدية من خلال قيام الدولة بإجراء تغييرات في الضرائب الجمركية أو في قيمة العملة أوفي المعروض النقدي، وإظهار تأثير هذه التعديلات في الصادرات والواردات والموازين الدولية، وكذلك يوضح الزيادة أو النقص في حيازة الدولة من الاحتياطيات الدولية المستخدمة لتمويل الفرق بين الحساب الجاري وحساب رأس المال(الخياط،٢٠١٨: ٦١).

وبناءاً على ما سبق فإننا نرى أن ميزان المدفوعات هو أداة مهمة تعتمد عليها السلطات العامة في تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة من خلال تخطيط التجارة الخارجية وإعداد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، بالإضافة الى الاعتماد على جميع العمليات المسجلة في الميزان من قبل البنوك والمؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي والتجارة الدولية، وما يمكن استنتاجه أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة حول مصادر واستخدامات الصرف الاجنبي، لأنه يلخص المعاملات الاقتصادية التي تنطوي عليها الالتزامات مع العالم الخارجي .

المطلب الثالث: عناصر ميزان المدفوعات - يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية

١- الحساب الجاري(حساب العمليات الجارية):

وهو يعني(تسجيل حسابات السلع والخدمات الملموسة وغير الملموسة، وصافي التحويلات دون مقابل) وكذلك يعتبر هذا الحساب من أهم مقاييس حجم المبادلات لبلد ما مع بقية الدول الأخرى، فاذا تجاوزت الواردات المتوقعة وغير الملموسة الصادرات ،فأن الدولة تعاني من عجز(العصار، ٢٠٠٠: ١٣). ويمكن احتسابه كما يلي(مطر، ٢٠٠٨: ١٩):

الحساب الجاري = صادرات الدولة من السلع والخدمات – واردات الدولة من السلع والخدمات + التحويلات الداخلية بدون مقابل- التحويلات الخارجية بدون مقابل

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات وينقسم إلى:

- الميزان التجاري(ميزان التجارة المنظورة)

وهو أقدم علاقة اقتصادية بين الدول، حيث تسجل جميع التدفقات الداخلة والخارجة للبضائع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى الدولة، ويقصدون بالبضائع: جميع البضائع المنقولة التي تنتقل ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع أو المنتجات الصناعية أو الزراعية أو غيرها، بالإضافة إلى الذهب، فإنه يأتي على شكل سلعة حاملة للذهب مثل السبائك أو العملات المعدنية فتكون حصة الذهب في قيمتها أكثر من(٨٠٪) أي أنه يعامل كأي سلعة عادية خارج طبيعته النقدية، لذلك سمي بالذهب غير النقدي(حشيش، ٢٠٠١:٩٨) . ويشتمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية، حيث تقيد الصادرات المنظورة في الجانب الدائن وذلك نظرا لما يترتب على التصدير من انتقال ملكية السلع من المقيمين إلى غير المقيمين، وتقيد الواردات المنظورة في الجانب المدين، وذلك نظراً لما يترتب على الاستيراد من انتقال ملكية السلع من غير المقيمين إلى المقيمين(حاتم، ١٩٨٧:٩٣).

- ميزان الخدمات (ميزان التجارة غير منظورة)

هو الحساب الذي يتضمن كل من الصادرات والواردات (التجارية - غير التجارية)، فضلاً عن كونه لا يمر من خلال الوكالات الجمركية، حيث أن الجمارك لا تستطيع رؤيته، وهو بذلك فأن تسجيل الاستلام الناتج من بيع الخدمات يطلق عليها بإسم (الصادرات غير المنظورة)، أما بالنسبة للمدفوعات التي تنفق من أجل شراء هذه الخدمات فتسمى بـــإسم (الواردات غير المنظورة)(عبدالله،٢٠١٣: ٣٥)، وكذلك الخدمات التي تقدمها الدولة في الخارج او التي تحصل عليها من الخارج تعرف أيضاً بالميزان التجاري للسلع غير المرئية (الصادرات والواردات)(شهاب،٢٠٠٦: ٩٧-٩٨) .

٢- حساب التحويلات من طرف واحد:

هو الجزء الثاني من حسابات ميزان المدفوعات ، تسجل فيه كل المعاملات الخاصة بالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب، وتسجل في الجانب المدين، وقد تكون هذه التحويلات عينية أو حقيقية في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو

الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن، وهذه التحويلات الأحادية الجانب هي غير تبادلية وتفتقر للمقابل الواجب تحديده من أجل تبيان كيفية إتمام العملية وبالتالي المحافظة على التوازن المحاسبي، وكـذلك هذه التحويلات لا يترتب عنها التزام مـن طرف الـدولة المرسلة إليها(عبد النبي، ٢٠١٢: ٧). لذا يعتبر مصدر مهم لتغطية عجز الحساب الجاري ومورد مهم في تكوين الدخل القومي المتاح(عبدالله،٣٧:٢٠١٣) .

٣- حساب رأس المال(العمليات الرأسمالية):

يشمل هذا الحساب الالتزامات المالية للقروض والاستثمارات طويلة الأجل أي تلك المستحقة في سنة واحدة أو أكثر والالتزامات قصيرة الأجل أي تلك المستحقة في أقل من عام ، ويتضمن هذا الحساب أيضًا عمليات التغييرات في الأصول الأجنبية للبلد المعني والالتزامات الخارجية المترتبة عليه، ويمثل الفرق بين الأصول والخصوم وضعية الدولة اعتمادًا على ما إذا كان دائنًا أو مدينًا (الأمين، ٢٠٠٢ :٣٢٦) . وينقسم إلى قسمين:-

- حساب رأس المال طويل الأجل:

هي تحركات رأس المال من الدولة إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن عام مثل (الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وتواريخ سدادها)، يتم تسجيل القروض الوطنية إلى الخارج والاستثمارات الوطنية في الخارج وآجال سداد القروض الأجنبية كخصم من حساب رأس المال ، لأنها تنطوي على مدفوعات في الخارج، على عكس القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة ومواعيد سداد القروض الوطنية على الجانب (الائتماني)، لأنها تؤدي إلى دخول العملات الأجنبية إلى الدولة (السريتي، ٢٠١١: ٢٣٥).

- رؤوس الأموال القصيرة الأجل:

وتشمل كل الحسابات التي لا تتجاوز السنة الواحدة، حيث تعبر عن كل التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، كذلك قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون اتجاه الخارج ويخصص هذا الحساب لكل العملات الأجنبية، والحسابات المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وكل القروض قصيرة الاجل(الحسيني، ٢٠٠٢: ١١٧).

٤- صافي الاحتياطيات الرسمية من الذهب النقدي والأصول السائلة :

يسجل في هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية السائلة في أية سنة من السنوات، وذلك من أجل القيام بالتسوية الحسابية لصافي العجز والفائض في ميزان المدفوعات، فيظهر العجز في ميزان المدفوعات عندما يكون مجموع الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن في ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أما إذا كان مجموع الجانب الدائن في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من الجانب المدين فيظهر الفائض وهنا يستوجب علينا استخدام الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة لأغراض التسوية وبعدها يصبح الميزان متوازناً حسابياً(الطائي، ١٩٩٩ :١٤٣) .

٥- فقرة الحذف والخطأ والسهو:

تستخدم هذه الفقرة لأجراء الموازنة المحاسبية لميزان المدفوعات بعد أن يتم تسجيل القيود بطريقة القيد المزدوج، إذْ لابد من تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما سهواً او خطأ تتم إضافة فقرة أخيرة على الميزان بهذه التسمية من أجل أنْ يتعادل الجانب الدائن مع الجانب المدين(القريشي،٢٠١٤ : ١٦٠) .

المطلب الرابع:- اختلال ميزان المدفوعات

يكون الاختلال في ميزان المدفوعات إما في شكل فائض أوفي شكل عجز، ونقصد من ذلك زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى أي مطلوباتها لتلك الدول ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات(عوض، ١٩٩٥: ٣٣٠) . ويحدث العكس في حالة العجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في ميزان المدفوعات أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى اي حقوق على الدولة اتجاه الدول الأخرى، ويكون الرصيد الفائض أو العجز الكلي في ميزان المدفوعات يعرف بأنه مجموع الرصيدين (الحساب الجاري وحساب رأس المال)(Gordon،٢٠٠٩: ١٤٨).

ايضاً نلاحظ في حالة اختلال ميزان المدفوعات هناك فرق بين الحقوق والديون في ميزان عمليات الحساب الجاري وميزان عمليات رأس المال طويل الأجل وحركات الذهب الموازن، وميزان المدفوعات يكون مختلاً اقتصادياً في مجموعهُ(يونس، ١٩٨٤: ١٩٠).

وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل فـــي ميزان المدفوعات ونذكر منها:-

١- التضخم: اذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ضغوط تضخمية، فأنه ينشأ عجز دائم في ميزان المدفوعات حيث تؤدي زيادة الدخل النقدي الى زيادة الطلب على الواردات وامتصاص السلع المتاحة للتصدير، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يؤدي ارتفاع الاسعار المحلية الى تحول الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بدائلها المستوردة إذ يصبح سعرها ارخص نسبياً، وتحول الطلب الأجنبي الى سلع الدول المنافسة أو البدائل المنتجة محلياً في الدول المستوردة إذ يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبياً والنتيجة هي استمرار عجز الحساب الجاري وتبعا لذلك في ميزان المدفوعات(الطائي،١٩٩٩: ١٥٣-١٥٤).

٢- الظروف الطارئة: ومثالها الاختلال العارض الذي يحدث لسبب بعيد عن القوة الاقتصادية الحقيقية للدولة والذي يزول بزوال المؤثر ومثال ذلك الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية التي تعتمد الدولة عليها في التصدير وخاصة اذا كانت الآفة تصيب المحصول الرئيس الامر الذي يسبب اختلالا في ميزان المدفوعات ومن امثلة هذا الاختلال ما يحصل في الحروب عند زيادة الطلب على المواد الاولية فتزداد صادرات الدولة المنتجة لها، أو نقص في صادرات الدول المتحاربة(الحسيني، م١٢٧:٢٠٠٢-١٢٨) .

٣- الجهاز الإنتاجي ومستوى مرونته لتغيرات الأسواق المحلية والدولية : وهذا ما يرتبط أصلا بالعلاقات الهيكلية للاقتصاد المعني، إذ يمكن التمييز بين علاقات متوازنة ومندمجة على محاور داخلية مستقلة بشكل رئيسي، وعلاقات مشوهه ومشتتة فيما بين مواقع قطاعية ومكانية غير منظمة، ففي الحالة الأولى تكون التدفقات كافة لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات والدخول والمعلومات انسيابية تخدم هدف تعظيم كفاءة أداء العناصر المعنية والوحدات الإنتاجية والأسواق المختلفة، بينما في الحالة الثانية تختل العلاقة بين الطاقة الإنتاجية والطاقة الاستيعابية وتتعثر تنمية أحد القطاعات أو الأقاليم بسبب تخلف وعدم استجابة قطاعات أو أقاليم أخرى، فالعلاقات المتوازنة والمندمجة توجد في الدول المتقدمة، أما العلاقات المشوهة والمشتتة فتوجد في الدول النامية بسبب تراكم العجز في موازين مدفوعاتها(معروف، ٢٠٠٦: ٢٥٦-٢٥٧).

٤- سعر الصرف: .حيث يقوم سعر الصرف الأجنبي بالربط بين مستويات الأثمان القومية في الدول المختلفة فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل، أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد المحلية عند مستوى اقل مما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في

الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات، علماً أن العوامل المؤثرة في شدة تقلب سعر الصرف تعزى إلى ظروف السوق في تفاعل العرض والطلب، وكذلك المضاربة في السوق(الحجار،٢٠٠٣ :٦٥) .

٥- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف عملة الدولة فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع الدولة ذاتها من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ناجم عن انخفاض الصادرات، إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك فان هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان(الخياط، ٢٠١٨: ٦٢-٦٣).

٦- سعر الفائدة الحقيقي :

للتغير في أسعار الفائدة تأثير على حركة رؤوس الأموال، وبالتالي فإن ارتفاع سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك، يؤدي انخفاض معدل الفائدة المحلية يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، حيث تصبح المراكز المالية العالمية الأخرى أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين(قرقب، ٢٠٢١:٥٤٣).

٧- اسباب دورية:

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخل و الأثمان و تزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخول فتقل قدرة الدولة على التصدير و تزيد وارداتها مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات(القريشي،٢٠١٤: ١٦٢-١٦٣).

٨- أسباب هيكلية:

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، ولا سيما هيكل التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات ، بالإضافة إلى قدرتها الإنتاجية والوسائل التقنية المتقدمة وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها

على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجية في الأسواق العالمية، مثل التغيرات في أذواق المستهلكين وتخليهم عن مثل هذه السلع، أو عند حدوث تطورات فنية في الخارج تؤدي إلى انخفاض اسعار السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج(القريشي، ٢٠١٤: ٦١) .

المطلب الخامس:- طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد اي دولة و وجود اي خلل فيه خاصة في حالة حدوث عجز يعد مؤشر على ضعف اداء الاقتصادي لتلك الدولة، ولذلك فأنه عادة ما تدخل الحكومة من اجل احداث التوازن في هذا الميزان كلما امكن ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شرط عدم الحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، ويمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال:

١- مدخل المرونة : أن أكثر المشاكل شيوعًا التي يواجهها ميزان المدفوعات هي عدم توافق الصادرات والواردات من السلع والخدمات، حيث يمكن تحليل ذلك من خلال المرونة الجزئية للصادرات والواردات وكذلك دور سعر الصرف من خلال تخفيض معين لقيمة العملة(محمود،٢٠٠٨: ٣٩) .

فاذا كان مجموع المرونات أقل من واحد فان التخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى المزيد من التدهور في الميزان التجاري وإذا كان مجموع المرونات مساوياً للواحد الصحيح فإن وضع الميزان التجاري سيبقى دون تغير(Salvatore، ٢٠١١: ٥١٦) .

لذلك، فإن الحالة الوحيدة التي تعمل على تحسين وضع ميزان المدفوعات هي عندما يتجاوز مجموع مرونة التصدير والاستيراد الواحد الصحيح(Nsubuga، ٢٠٠٢: ١٥) .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال المعادلة الأتية:-

$$eX + eM > 1$$

eX: يمثل مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدولة المخفض لعملتها.

eM: يمثل مرونة طلب الدولة المخفض لعملتها على الواردات .

وإذا لم يتم استيفاء هذا الشرط، فلن تتحقق عملية تخفيض الآثار المتوقعة، وأكثر من ذلك سيكون لها آثار سلبية على الاقتصاد تتمثل بشكل أساسي في زيادة العجز على مستوى الميزان التجاري(مرغيث، ٢٠١٩: ٣٣٠).

٢- مدخل الامتصاص: تمت صياغة منهج امتصاص التوازن الخارجي من حيث إطار التوازن العام، وتم تطويره بواسطة الكسندر سيدني (١٩٥٢) الذي انتقد منهج المرونة باعتباره تحليل توازن جزئي حيث ينظر هذا المنهج إلى ميزان التجارة باعتباره الفرق بين الدخل القومي (الحقن) والانفاق القومي (الامتصاص) ويعزى العجز في ميزان المدفوعات إلى زيادة الامتصاص المحلي على الناتج المحلي في اقتصاد ذي توظيف كامل، وبالتالي فإن الزيادة الناتجة عن تخفيض قيمة العملة ستزيد من مستوى الأسعار المحلية، وبالتالي تقلل من قيمة أرصدة الأموال الحقيقية حيث سيؤدي تخفيض الأرصدة النقدية الحقيقية إلى تقليل الاستيعاب الكلي أو النفقات بالنسبة إلى القدرة الإنتاجية، لذا يفترض منهج الامتصاص لتحسين التوازن التجاري أن يكون تخفيض قيمة العملة قادرا على زيادة الإنتاج القومي أكثر من الامتصاص المحلي(Emelogu ، ١٩٩٧: ٦٢). علماً بأن منهج الامتصاص يبدأ بالمعادلة الكينزية التالية للدخل القومي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث تمثل:

Y: مستوى الناتج المحلي الاجمالي .

C: مستوى الاستهلاك الكلي .

I: مستوى الاستثمار الكلي .

G: الانفاق الحكومي

X: قيمة الصادرات من السلع والخدمات

M: قيمة الواردات من السلع والخدمات.

يمكن تطبيق منهج الامتصاص إما على ميزان المدفوعات ككل أو على الحساب الجاري، لأن الميزان التجاري هو الفرق بين الدخل القومي والنفقات الوطنية، ومن معادلة الدخل القومي، وافتراض إجمالي الإنفاق (الامتصاص) هو (A) تصبح تساوي(Robert، ٢٠٠٠: ٣٢٧).

$$B = Y - A$$

$$(X - M) = Y - (C + I + G) = Y - A$$

حيث يتم الترميز للحساب الجاري بـــ (B) وللناتج يرمز بـــ (Y) والامتصاص بـــ (A)

فاذا كان الامتصاص الداخلي (A) أكبر من الناتج الداخلي (Y) فسيكون الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات في حالة عجز والعكس بالعكس، أما إذا تساويا فإن الميزان يكون في حالة توازن(هدسون ، هرندر، ١٩٨٧: ٢٤٨). ولمرونة الجهاز الانتاجي دور مهم إذا أرادت الدولة أن تغطى الاستيعاب المحلي وتحقيق فائض للتصدير، وتحسين حالة ميزان المدفوعات وتقوية الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

المطلب السادس: تحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (١) بأن وضع ميزان المدفوعات العراقي بعد عام (٢٠٠٣) قد شهد تناوباً في مقدار العجز والفائض حيث بلغ مقدار العجز(-٣٤،٨٩٦،٨٥٢) مليون دينار لسنة ٢٠٠٣، ويرجع ذلك إلى دخول العراق مرحلة جديدة وتغير النظام السياسي في هذه السنة، ثم بعدها حقق ميزان المدفوعات فائضاً للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٠٨) بمقدار(٦،١١٥،٨٢٤- ٢٢،٤٢٩،٣٥٤) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي(- ١١٧,٥٣% - ٥٢,٠١%) والسبب يعود إلى انفتاح العراق على العالم الخارجي، اما عام (٢٠٠٩) فقد شهد عجزاً في ميزان المدفوعات العراقي بلغ (- ٥،٨٥٠،٩٣٦) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (- ١٢٦,٠٩%) بسبب الازمة المالية العالمية وما رافقها من تدني لأسعار النفط الخام، ثم عاود ميزان المدفوعات ليسجل فائضاً مرة أخرى للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٣) بمقدار(٧،٣٥٤،٩٧١-٩،١٦٥،٨٠٩) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي يبلغ (-٢٢٥,٧١%) و (- ١,٥٨%)، ويعود ذلك إلى ارتفاع القدرة الانتاجية والتصديرية للنفط الخام، فضلا عن الارتفاع الذي حصل في اسعار النفط الخام المصدر الى الخارج، حيث أن الفائض في ميزان المدفوعات لا يعود الى متانة القاعدة الانتاجية غير النفطية وانما كانت بسبب ارتفاع العوائد النفطية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط الخام والتي تشكل معظم الصادرات العراقية(Ali، ٢٠٠٤: ٣٨٠) ، ثم شهد الاقتصاد العراقي عجزاً مرة اخرى بلغ مقداره (-١٤،١٠٢،٩٨٦) وبمعدل نمو سنوي (-٢٥٣,٨٧%) لعام ٢٠١٤، ويعود إلى تأثر الاقتصاد العراقي باثنين من التحديات لعام ٢٠١٤ وهما(العراقي، ٢٠١٤: ١٤): اولاً- هجمات تنظيم (داعش) الإرهابي واحتلالها ثلاث محافظات، ثانياً- انخفاض أسعار

النفط العالمية إلى ما دون (٤٠) دولار ، ثالثاً- عدم إقرار الموازنة العامة للسنة نفسها ، وقد وصف هذا العام بأنَّه الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي، وستمر العجز للعامين (٢٠١٥، ٢٠١٦) لتسجل عجزاً مقداره (-١٦،٠٣٣،٥٨٤، -٩،٩٢٩،٤٧٩) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي (١٣,٦٩%،-٣٨,٠٧%) ، ويعود إلى تراجع قيمة الصادرات بسبب الركود في الاقتصاد العالمي والذي أثر على أغلب الانشطة الاقتصادية في العالم. بينما شهدت الاعوام من(٢٠١٧-٢٠١٩) حدوث فائض في ميزان المدفوعات العراقي بلغ مقداره(٣،٢١٤،٤٢٨ - ١٠،٣٨٢،٢٧٤) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (-١٣٢,٣٧% - ٣٢,٢٨%) ويعود ذلك إلى ارتفاع اسعار النفط العالمية مما أدى إلى زيادة الصادرات وحدوث فائض في ميزان المدفوعات العراقي(البنك المركزي،٢٠١٩: ٥٨-٥٩) ، اما الاعوام من (٢٠٢٠، ٢٠٢١) فقد شهدت عجزاً وفائضاً في ميزان المدفوعات بلغ مقداره (- ٩،٨٤٣،٩١٨، ٣٢،٨٣٢،٦٤٢) وبمعدل نمو سنو بلغ (-١٩٤,٨١% ، -٤٣٣,٥٣%)على التوالي، ويعود ذلك إلى جائحة كورونا التي تسببت بانخفاض الطلب على النفط الخام مما أدى إلى تراجع اسعار النفط في السواق الدولية. ويمكن توضيح ما سبق من المخطط التالي:-

المخطط(١)

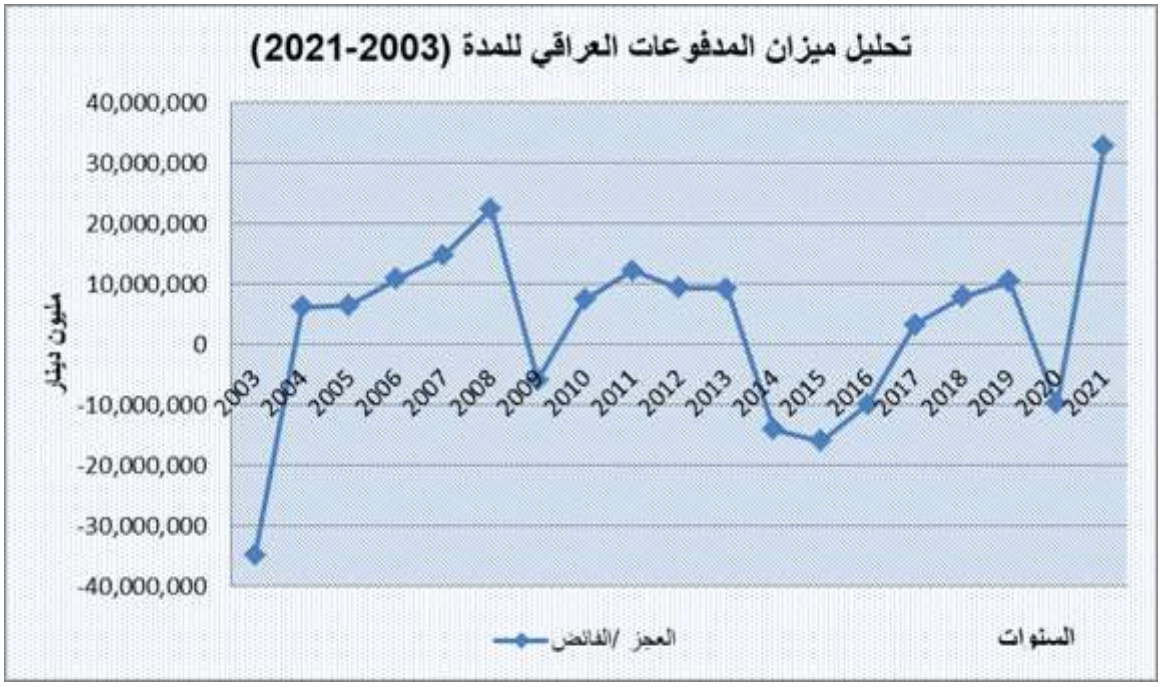

- المصدر/ تم إعداد الشكل من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(١).

الجدول(١) تطور تحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢١)

السنة	العجز/ الفائض	معدل النمو السنوي (%)
	١	٢
2003	(34,896,852)	—
2004	6,115,824	(117.53)
2005	6,426,141	5.07
2006	10,805,629	68.15
2007	14,755,412	36.55
2008	22,429,354	52.01
2009	(5,850,936)	(126.09)
2010	7,354,971	(225.71)
2011	12,160,629	65.34
2012	9,312,609	(23.42)
2013	9,165,809	(1.58)
2014	(14,102,986)	(253.87)
2015	(16,033,584)	13.69
2016	(9,929,479)	(38.07)
2017	3,214,428	(132.37)
2018	7,849,002	144.18
2019	10,382,274	32.28
2020	(9,843,918)	(194.81)
2021	32,832,642	(433.53)

- المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر التالي:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ،النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢١) سنوات مختلفة، صفحات متعددة .

- أستخرج العمود (٢) من قبل الباحثة.

- النسب داخل الاقواس سالبة.

الاستنتاجات

١- أن ميزان المدفوعات يمثل أداة مهمة تعتمد عليها السلطات العامة في تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة من خلال تخطيط التجارة الخارجية وإعداد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، بالإضافة الى الاعتماد على جميع العمليات المسجلة في الميزان من قبل البنوك والمؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي والتجارة الدولية، وما يمكن استنتاجه أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة حول مصادر واستخدامات الصرف الاجنبي، لأنه يلخص المعاملات الاقتصادية التي تنطوي عليها الالتزامات مع العالم الخارجي.

٢- يكون لمدخل المرونات والامتصاص دوراً مهماً في عملية توازن ميزان المدفوعات من خلال وجود نوع من الديناميكية المتخذة في الاتجاه التوازني في ميزان المدفوعات الدولية، وتكون العمليات المتخذة في عملية التوازن مختلفة عن بعضها البعض.

٣- بعد عام ٢٠٠٣ اتجه ميزان المدفوعات في العراق نحو تحقيق فائض بمقدار (٦،١١٥،٨٢٤- ٢٢،٤٢٩،٣٥٤) مليون دينار للمدة(٢٠٠٤- ٢٠٠٨) ليس بسبب زيادة الانتاج السلعي المحلي وإنما بسبب رفع الحصار المفروض على العراق ورفع الحظر المفروض على تصدير النفط مما انعكس على فائض الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات.

٤- اثّر دخول عصابات داعش بشكل كبير على ميزان المدفوعات العراقي بمقدار(-١٤،١٠٢،٩٨٦) إلى (-٩،٩٢٩،٤٧٩) مليون دينار للمدة (٢٠١٤- ٢٠١٦) وبالتالي احداث اختلال في الميزان التجاري.

التوصيات

١ - تفعيل آلية سعر الصرف المرن لتتوافق مع تمويل الطلب على سلع الاستيراد لأن هذه الآلية مفقودة في التأثير باعتبار أنَّ الطلب على سلع الاستيراد يتأثر بالإنفاق الكلي بشكل اكبر، كما يستدعي تنشيط تأثير ميزان المدفوعات من خلال آلية سعر الصرف على وفق فروض المنهج النقدي لميزان المدفوعات.

٢ –تحديد الاسباب الذي تحدث اختلالاً في ميزان المدفوعات والحد منها.

٣ - من تشجيع الصادرات خارج القطاع النفطي حتى نقلل انعكاسات انخفاض اسعار البترول ونحافظ على استقرار وضعية ميزان المدفوعات.

المصادر

اولاً- المصادر العربية

١- الطائي، غازي صالح، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٩.

٢- القريشي، علي حاتم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف ،٢٠١٤.

٣- دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ج٣، لبنان،٢٠٠١.

٤- خلف، فليح حسن، الاقتصاد الدولي، عالم الكتب للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠٠٧.

٥- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن،٢٠٠٦.

٦- الحسيني، عرفان تقي، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر ،ط٢، الاردن،٢٠٠٢.

٧- الخياط، عدنان يونس، اقتصاديات الاحتياطات الدولية، دار الايام للنشر والتوزيع ،ط٢، الاردن،٢٠١٨.

٨- حاتم، سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ،الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، ط٢، ١٩٩٣.

٩- مطر، موسى سعيد، واخرون ،التمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع،ط١، عمان ، ٢٠٠٨.

١٠- العصار، رشاد، واخرون، المالية الدولية،ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٠

١١- عبدالله، رائد عبد الخالق، واخرون، التمويل الدولي، دار الايام للنشر والتوزيع،٢٠١٣.

١٢- شهاب، مجدي محمود، واخرون، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية،ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٦.

١٣- الامين ، عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي،ط١، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع جامعة عمان، ٢٠٠٢.

١٤- السريتي، السيد محمد أحمد، اقتصاديات التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،ط١، الاسكندرية، ٢٠١١.

١٥- الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٣.

١٦- مرغيث، عبد الحميد، النقود والتمويل الدولي، معهد الإدارة العامة، الرياض،٢٠١٩.

١٧- جون، هرندر، هدسون، مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة عبد الله منصور، واخرون، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧.

ثانياً- البحوث

١- المولى، صبحي عبد الغفور، واخرون، أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق، دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد (٢) ج١/كانون الاول ٢٠٢١.

٢- عبد النبي، وليد عبيد، ميزان المدفوعات بوصفة اداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،العراق، ٢٠١٢.

٣- قرقب، مبارك، مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات: حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد١٠، العدد ٢ ،٢٠٢١.

ثالثاً- رسائل والاطاريح

١- محمود، عماد علي، مدى فاعلية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٨.

رابعاً-التقارير

١. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١٩.

خامساً- الانترنيت

١. عباس الفياض، ميزان المدفوعات ،٢٠١٠، منتدى سطيف، متوفر على الانترنيت.

http ://forum. Setif.net

سادساً- المصادر الاجنبية

1. Graham Donnelly, International Economics ,London ,Longman Group Uk Limited,1987.
2. Robert, Gordon & Stanley, Harris, Macroeconomics, Eleventh Edition, Pearson Education, Inc., United States Of America, 2009.
3. Dominick Salvatore, International Economics,11th ed, Wiley & Sons, UsA,2013 .
4. James Nsubuga, Effectiveness of the balance of payments adjustment policies ,the case of Uganda, master Thesis ,Institute of Social studies, Graduate School of Development Studies,2002.
5. Emelogu Chimaraoke Obioma, Thesis Doctor, The Monetary Approach to Balnac of Payments, &Exchange, Rated Ditermination; Acasestudy of Nigria, University Of Ibadan, Nigeria, 1997.
6. Robert M. Dunn ,jr .& John H. Mutti , International Economics,5th ed ,Taylor & Francis ,USA &Canada,2000.